

Title: Digital Egypt Strategy Boosts ICT Sector Growth, Investments Attraction

Source: Rosa El Youssef

Date: 03 September 2023

خطوات متلاحقة تنفذها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لتنفيذ استراتيجية "مصر الرقمية" التي تهدف لدعم الأداء الحكومي من خلال توفير أحدث الخدمات الرقمية للمواطنين، ما يعزز نمو قطاع الاتصالات ويجذب الاستثمار.

وأكد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور عمرو طلعت في تصريحات سابقة، أن الاستراتيجية تستهدف زيادة مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي وجذب الاستثمارات الأجنبية ودمج التكنولوجيا في مختلف قطاعات الدولة ، موضحاً أن يتم تنفيذ برامج لبناء القدرات في مجال التصميم الإلكتروني ستسهم في زيادة عدد المتخصصين في هذا المجال بنسبة ٦٥% بنهاية ٢٠٢٣ بما يسهم في جذب المزيد من مراكز التصميم الإلكتروني وتعظيم الصادرات في هذا المجال.

ويعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو الأسرع نمواً في مصر، إذ حقق معدل نمو بلغ نحو ١٦٣ في المائة، متجاوزاً بذلك جميع قطاعات الدولة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

في الوقت نفسه، كشف تقرير حديث لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، عن نمو الصادرات الرقمية لتصل إلى ٤٩ مليار دولار في ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بـ ٤٩ مليار دولار في ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، فضلاً عن اتفاقيات مع ٢٩ شركة عالمية تضيف عوائد تصدير بقيمة مليار دولار سنوياً بحلول ٢٠٢٥ وتوفر ٣٤ ألف فرصة عمل لخدمة الأسواق العالمية من خلال ٣٥ مركزاً لتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات.

كما تستهدف استراتيجية "مصر الرقمية" تنفيذ عدد كبير من المشروعات التي تخدم مسيرة التحول الرقمي في كافة المجالات، ومساندة الشركات المصرية الناشئة العاملة في هذا المجال وتشجيع توسعها ، بالإضافة إلى دعم صناعة التمهيد والمهنيين المستقلين عن طريق تعزيز الاستثمار في الكوادر البشرية ، وتوفير برامج التدريب والتأهيل وبناء القدرات اللازمة بشريا وماديا ، علاوة على جذب الاستثمارات الأجنبية، بناء القدرات الرقمية، تحفيز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال ونشر مراكز الإبداع الرقمية، وتوطين صناعة الإلكترونيات.

وبحسب تقرير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فإن القطاع - الاتصالات- الأعلى نمواً بمعدل وصل إلى ١٦٧ في المائة وبنسبة مساهمة بلغت ٥ في المائة للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي... وكان تقرير صدر مؤخراً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية قد توقع أن تحقق ٦ قطاعات معدل نمو مرتفع خلال خطة العام المالي الجديد ٢٠٢٣-٢٠٢٤ ، متوقفاً أن قطاع الاتصالات سيكون الأعلى نمواً بنسبة ١٦٨ في المائة %.

وأوضح تقرير وزارة الاتصالات أنه فيما يتعلق ببناء القدرات الرقمية ، تضاعفت أعداد وميزانية التدريب التقني عدة مرات لتصل إلى مستهدف تدريب ٢٥٠ ألف شاب باستثمارات ١٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

وأشار إلى أن الشركات التكنولوجية الناشئة نجحت في جذب صفقات استثمارية وتمويلية بقيمة تزيد عن ٦٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٢؛ بنسبة نمو أكثر من ٢٢ في المائة عن عام ٢٠٢١ الذي جذبت خلاله استثمارات بقيمة ٤٩١ مليون دولار.

ولفت إلى أن منصة مصر الرقمية لتقديم الخدمات الحكومية بشكل رقمي تضم حالياً أكثر من ١٦٥ خدمة في مختلف القطاعات ، فضلاً عن أن مصر ضمن مجموعة الدول الرائدة في الحكومة الرقمية بالتصنيف (A) في مؤشر جاهزية الحكومة الرقمية.

كما تم تنفيذ خطة عمل متكاملة من خلال مشروع ربط كافة المباني الحكومية البالغ عددها نحو ٣١ ألف مبنى حكومي على مستوى الجمهورية بشبكة الألياف الضوئية لضمان استقرار الخدمة واستمرارها حتى في حال انقطاع الانترنت.

وقد تم حتى الآن ربط أكثر من ١٨ ألف مبنى حكومي بهذه الشبكة. وجرى العمل على استكمال ربط باقي المباني.

ووفقا لخطة متكاملة وضعتها الوزارة لنشر مراكز إبداع مصر الرقمية في مختلف المحافظات، تم حتى الآن إنشاء ١٣ مركز إبداع مصر الرقمية بالمحافظات حيث تم افتتاح ٨ مراكز حتى الآن في كل من أسوان وقنا وسوهاج والمنيا والمنصورة والمنوفية والإسماعيلية والقاهرة، مع بدء التشغيل التجريبي لـ ٥ مراكز جديدة في النصف الأول من ٢٠٢٣ في محافظات الإسكندرية والجيزة والوادي الجديد وشمال سيناء وبنى سويف، ومن المقرر الوصول إلى ٢٠ مركز إبداع مصر الرقمية مع مطلع العام المقبل وذلك في إطار خطة تستهدف إنشاء مركز إبداع مصر الرقمية في كل محافظة.

وتحرص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على فتح حوار بناء مع مجتمع العمل الحر بهدف تنمية قطاع المهنيين المستقلين، وتمكينهم من تحقيق النجاح المهني، والمنافسة في أسواق العمل المستقل عبر الإنترنت ما يدعم خطط التحول الرقمي الشامل.

وأثمرت هذه المبادرات عن تحسن ترتيب مصر مركزين خلال عامين في تصنيف عدد المهنيين المستقلين بالنسبة إلى عدد السكان لتصبح في المركز الرابع عالميا صعودا من المركز السادس، كما تحسن ترتيب مصر ٦ مراكز خلال عامين في تصنيف نصيب الدولة في سوق العمل العالمي للمهنيين المستقلين لتصبح في المركز الثامن مقارنة بالمركز ١٤.

ويتم التخطيط حاليا لدمج مهارات العمل الحر في كافة الدورات التدريبية المقدمة من الوزارة؛ مثل مبادرة "مستقبلنا رقمي" التي أطلقتها الوزارة لتمكين الشباب في سوق العمل الحر؛ وأسفرت عن زيادة المهنيين المستقلين في القطاع بعدد ١٣٥٠٠ مهني مستقل خلال ٢٠٢٢ ليصل الإجمالي إلى أكثر من ٣٠ ألف مهني مستقل، وعمدت وزارة الاتصالات إلى زيادة أعداد التخصصات بالمبادرة من ٣ تخصصات وصولا إلى ١١ تخصصا، كما تم التوسع في الدورات الخاصة بالعمل الحر على منصة "مهارة تك".

تم تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لشركة الشخص الواحد ليكون ألف جنيه بدلا من ٥٠ ألف جنيه، كما تعمل هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "ايتيدا" حاليا مع هيئة الاستثمار على تبسيط إجراءات إنشاء شركات الشخص الواحد بحيث يتم الانشاء عن بُعد من خلال التوقيع الإلكتروني بالإضافة إلى تسهيل إنشاء الشركات الافتراضية بدون مقر وإمكانية تسجيل مقر الشركة بأحد مراكز إبداع مصر الرقمية "كريتيفا".

وتعمل نحو ٤٧ في المائة من القوى العاملة على المستوى العالمي في وظائف ذاتية التشغيل مثل المهنيين المستقلين وأن هناك نحو مليار ونصف يعملون بهذا المجال؛ وأن ٣٠% من القوى العاملة بمصر ذاتية التشغيل.

وتدعم خطط الحكومة الاستراتيجية بقوة عبر جهود النهوض بتصميم وصناعة الإلكترونيات في مصر من خلال تعميق التصنيع المحلي للأجهزة وتصميم الدوائر الإلكترونية، بالإضافة إلى مستجدات التوسع في بناء قدرات الكوادر البشرية وتدريبهم على المهارات الرقمية، بهدف الاستفادة من المميزات التنافسية لمصر كدولة واعدة في تقديم خدمات التجهيز وزيادة الصادرات الرقمية.

وأنشأت مصر في الآونة الأخيرة أكثر من ١٥٠ مركزًا لتقديم الخدمات العابرة للحدود لأكثر من ١٠٠ دولة في أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، علاوة على تلبية الطلب العالمي على خدمات تكنولوجيا المعلومات والعمليات التجارية وخدمات الأعمال والمعرفة والخدمات الهندسية والبحث والتطوير.